توطين المالية الإسلامية كمدخل لتجسيد سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

Localization of Islamic finance as an entrance to embodying the policy of economic diversification in Algeria

زنكري ميلود[1]*

[1]مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)،

miloud.zenkri@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام:2021/12/11 تاريخ القبول:2021/12/29 تاريخ النشر:2021/12/30

ملخص:

تعتبر سياسة التنويع الاقتصادي أهم الأهداف الاستراتيجية التي اعتمدها مخطط عمل الحكومة لسنة 2021حيث أقر المخطط بالهشاشة الهيكلية لنموذج الاقتصاد الجزائري الناتجة عن تبعية شديدة لقطاع المحروقات، وتحسبا لذلك ستعمل الجزائر على تغيير هذا النموذج قصد تنويع الاقتصاد وتعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي في إطار رؤية استراتيجية ترمي إلى تنمية القطاعات التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

هذا التوجه سيكون له تأثير مباشر على متطلبات تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية، بحيث ستكون الجزائر بحاجة إلى الاستفادة من كل ما يتيحه النظام الاقتصادي العالمي.

وبالنظر إلى أن الصناعة المالية الإسلامية أصبحت جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الدولي، وتحتل أصولها المالية نسبة معتبرة في الأنظمة المالية لكثير من الدول، الأمر الذي يؤهلها لأن توفر فرصا استثمارية متنوعة تتقاطع مع سياسات وأهداف تحقيق التنويع الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الجزائري، المالية الإسلامية، التنويع الاقتصادي.

تصنيفات JEL: G21، E22، G11.

Abstract

The policy of economic diversification is considered the most important strategic objective adopted by the government's plan of action for the year 2021, where the plan recognized the structural fragility of the Algerian economy model resulting from the heavily dependent of the hydrocarbon sector, and in anticipation of it, Algeria will work to change this model in order to diversify the economy and enhance the support for economic recovery within the framework of a strategic vision aimed at developing sectors that contribute to economic growth.

This approach will have a direct impact on the requirements to cover the financing needs of the various economic sectors, so that Algeria will be need to benefit from all that the global economic system offers.

Considering that the Islamic financial industry has become an integral part of the international economic system, and its financial assets occupy a significant proportion in the financial and banking systems of many countries, so it is qualified to provide diverse investment opportunities that intersect with policies and objectives to achieve economic diversification.

Keywords: Algerian economy, Islamic financial, economic diversification

JEL Classification Codes : G21,E22,G11.

*المؤلف المرسل.

1.مقدمة:

أصبح نجاح النظام الاقتصادي للدول في الوقت الراهن مرتبطا بمدى قدرتها على تنويع مصادر دخلها وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر وحيد وأساسي للدخل الوطني، وذلك من أجل ضمان استقرار مداخيلها، وتجنب ارتباطها بتحولات سوق المورد الأساسي لدخلها الوطني.

ولما كانت الجزائر من الدول التي ظل اقتصادها يعتمد على النفط كمورد أساسي للدخل، ارتبط انتعاش الأنشطة الاقتصادية فيها بأسعار النفط، ففي فترات ارتفاع أسعار النفط عرفت العائدات الحكومية من صادرات النفط نمو وارتفاع أثر بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات، وفي وقت تراجع أسعار النفط تراجعت العائدات، وتراجع معها معدل النمو الاقتصادي، وتقلص الإنفاق على المشاريع الحكومية، وحدث عجز في ميزانية الدولة.

تتوفر الجزائر على إمكانيات ومقومات اقتصادية تمكنها من تجسيد سياسة تنويع اقتصاداها وإيراداتها. حيث تتوزع هذه المقومات على مختلف القطاعات الاقتصادية، هذه المقومات تمكنها من تبني استراتيجيات لتنويع مواردها الاقتصادية بتطوير القطاعات غير النفطية وتنميتها كوسيلة للحفاظ على معدل نمو اقتصادي مستقر وتخفيض الاعتماد الكبير على إسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وتأثير تقلبات إيرادات النفط في الميزانية العامة للدولة.

وبالنظر إلى أن الصناعة المالية الإسلامية عرفت تطورا كبيرا، وأصبحت أصولها المالية تحتل نسبة معتبرة في الأنظمة المالية والمصرفية لكثير من الدول، الأمر الذي يؤهلها لأن توفر فرصا استثمارية متنوعة تتقاطع مع سياسات وأهداف تحقيق التنويع الاقتصادي، خاصة في ظل النمو المستدام الذي تعرفه الصناعة المالية الإسلامية، وارتفاع الطلب العالمي على المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتوجه البلدان الناشئة للانفتاح على المالية الإسلامية لتسهم في النهوض باقتصادها المحلي.

ويعتبر الاقتصاد الجزائري في حاجة للاستفادة من المالية الإسلامية لتنويع فرص تمويل الإنعاش الاقتصادي ضمن منظور الاستثمار والتنوع الذي أقره مخطط عمل الحكومة لسنة 2021 في إطار عصرنة النظام المالي والمصرفي كأحد دعائم الإنعاش الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن الاستفادة من المالية الإسلامية لتغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية بما يدعم تجسيد سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر

2. مفاهيم أساسية

تتطلب الدارسة الوافية لموضوع البحث عرض مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تمهد لدراسة توطين المالية الإسلامية كمدخل لتجسيد سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

1.2. مفهوم التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة

عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. وبمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج الإجمالي المحلي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.

يقصد بالتنويع القدرة على تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد (لزعر، 2014، ص7).

2.2. مفهوم التمويل الإسلامي

يعرف التمويل الإسلامي على أنه تقديم شيء ذو قيمة مالية لطرف آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري (السرطاوي، 1999، ص97).

ويعرف كذلك بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية. (قحف،1991، ص 12)

يشمل التمويل الإسلامي حاليا أنشطة الصيرفة، والتأجير، وأسواق الصكوك والأسهم، وصناديق الاستثمار، والتأمين التكافلي، والتمويل الإسلامي متناهي الصغر، يشير مصطلح "التمويل الإسلامي "إلى تقديم الخدمات المالية طبقا للشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها، وتحرم الشريعة تقاضي"الربا (الفائدة) "وتقديمها، والغرر (عدم اليقين المفرط) ، والميسر (القمار) ، وعمليات البيع على المكشوف أو أنشطة التمويل التي تعتبرها ضارة بالمجتمع، وبدلا من ذلك، يتعين على الأطراف المعنية اقتسام المخاطر والمنافع المترتبة على المعاملات التجارية، كما ينبغي أن يكون للمعاملة غرض اقتصادي حقيقي دون مضاربة لا داعي لها، وألا تنطوي على أي استغلال لأي من الطرفين (صندوق النقد الدول ، 2021).

3.2. صيغ التمويل الإسلامي

تتنوع صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في توظيف الأموال واستثمارها، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

1.2.3. صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار: تعتبر صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار من أكثر الأساليب تميزا وتعبيرا عن خصوصية التمويل في العمل المصرفي الإسلامي إذ تستبدل علاقة الدائن بالمدين بعلاقة أخرى تعتمد على الاشتراك في حمل المخاطر من ربح وخسارة، واقتسام العوائد طبقا لقاعدة "الغنم بالغرم".

- **التمويل بالمضاربة:** للاستخدام المصرفي تلجأ المصارف الإسلامية إلى أسلوب المضاربة سواء في حصولها على الموارد المالية أو في استخدامها، حيث تقبل المصارف الإسلامية الودائع الادخارية والاستثمارية بأسلوب المضاربة لتوجيهها للاستثمار المربح، واقتسام الربح مع المودعين بنسب يتفق عليها عند التعاقد وتعتبر هذه الصيغة البديل الشرعي للفوائد الدائنة التي تدفعها البنوك التقليدية على الودائع لأجل، أما في استخدام الموارد تقدم المصارف الإسلامية للمستخدمين ما يحتاجونه من تمويل مضاربة لصفقة معينة.

- **التمويل بالمشاركة:** وتلجأ المصارف الإسلامية إلى المشاركة كأسلوب تمويل يشترك بموجبه المصرف مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منها (سعيد الله، 1990، ص 380-383)

وتأخذ المشاركة في المصرف الإسلامي عدة صور حسب الصيغة التي تحكم العقد، حيث تكون المشاركة ثابتة أو المشاركة على أساس الصفة أو المشاركة المتناقصة والمنتهية بالتمليك.

ويعتبر التمويل بالمشاركة أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية، وباستخدام هذه الصيغة تتم المساهمة بالمال والعمل بين الطرفين، وبواسطتها يتم تجميع فوائض مالية للأفراد لاستثمارها في مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، وهذا الأسلوب هام جدا خاصة في تمويل المشاريع الاستثمارية الضخمة التي تعجز المشاريع الفردية عن تمويلها (بن عمارة، 2004، ص7).

- **التمويل بالمزارعة:** وتعتبر المزارعة نوعا من المشاركة، حيث يشارك أحد الشركاء بالمال أو أحد عناصر الثروة (الأرض) والعنصر الثاني من جانب الشريك الآخر، وتقوم هذه العملية أساسا على عقد الزرع ببعض الخارج منه، وبمعنى آخر يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها، مما يؤدي إلى تطوير المشاريع الصغيرة الزراعية التي ستؤدي إلى تقليص البطالة وزيادة المساحات الزراعية المستغلة (باكر أحمد، 1998، ص27).

- **التمويل بالمساقاة:** يمكن للبنك الإسلامي أن يطبق المساقاة على أكثر من صورة، منها أن يقوم بسقي الأراضي التي يعجز عنها أصحابها بحيث يدفعها إلى من يرغب في العمل بأجرة، ويقوم البنك بتوفير التمويل اللازم، ويقسم الناتج بين البنك وصاحب الأرض، كما يمكن للبنك أن يشتري أراضي صالحة للزراعة ثم يقوم بغرسها أو يدفعها إلى الغير على أساس المغارسة (ناصر، 2002، ص99)

2.2.3. صيغ التمويل القائمة على المديونية: تعتبر صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على المديونية من صيغ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، حيث تسمح بتوظيف وتشغيل المدخرات وتنميتها وتنشيط الإنتاج بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية وفيما يلي أهم هذه الصيغ:

- **التمويل بالمرابحة:** تمارس المصارف الإسلامية هذا النوع من البيوع بأن تشتري السلعة التي يحتاج إليها السوق، بعد دراستها لأحوال السوق، أو بناء على طلب يتقدم به أحد عملائها يطلب فيه من المصرف شراء سلعة معينة، ويبدي رغبته في شرائها من المصرف، فإن اقتنع المصرف بذلك وقام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة، ويعلن المصرف عن: قيمة شراء السلعة + التكاليف والمصاريف + مقدار الربح. (طاير، 1988، ص97).

وهذا الشكل من أشكال توظيف الأموال في البنوك الإسلامية أكثر مرونة مما يقابله من أشكال في البنوك التقليدية، ويهدف هذا النشاط إلى تمكين الأشخاص والمؤسسات من الحصول على السلعة التي يحتاجونها قبل توافر الثمن المطلوب على أن يكون الدفع بالتقسيط الشهري أو غير ذلك من الترتيبات التي يتفق عليها (سحنون، 2003، ص107).

-**التمويل بالسلم:** اعتمدت المصارف الإسلامية هذا النوع من البيوع في تعاملاتها، وصورته أن يشتري

المصرف السلعة مؤجلة التسليم على أن يدفع ثمنها حالا، أو العكس يبيع سلعة مؤجلة التسليم ويقبض ثمنها حلا فهذه الصورة هي عكس بيع المرابحة (الاتحاد، 1980، ص127).

- **التمويل بالتأجير:** تعتمد المصارف الإسلامية التمويل بالتأجير العادي، حيث يقوم المصرف بشراء عقار ما، أو معدات وآلات، ومن ثم يتم الاتفاق مع العميل لاستئجار ما هو بحاجة إليه خلال مدة معينة وبأجرة محددة على أقساط مبيَّنة، من غير أن تنتقل ملكية المؤجر إلى العميل، وكذلك تعتمد هذه المصارف التأجير المنتهي بالتمليك، الذي يقوم فيه المصرف بتأجير العقار أو المعدات للعميل خلال فترة زمنية محددة وبأجر معلوم، على أن تنتهي المدة بتمليك العقار أو المعدات للعميل بعد دفع جميع الأقساط التي تم الاتفاق عليها (صوان، 2001، ص167).

- **التمويل بالاستصناع:** الصورة العامة للاستصناع أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ما له، على أن تكون المواد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين ولا يقف الاستصناع عند مادة معينة أو صورة محددة بل كل ما يصنع ويحتاج إليه، مادام هناك وضوح وتحديد يمنع المخاصمة والتنازع (صوان، 2001، ص175).

3. إسهام المالية الإسلامية في تجسيد التنويع الاقتصادي من خلال وظيفة التمويل.

سيكون للمالية الإسلامية في مجال التمويل دور هام في توفير التمويلات اللازمة لمختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري تماشيا مع مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024 الذي تبنته الجزائر، وذلك من خلال تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية التي ركز عليها مخطط الإنعاش، كالقطاع الفلاحي والصناعي، وقطاع المؤسسات الناشئة والمصغرة، وباقي القطاعات الأخرى، وذلك من خلال الصيغ التمويلية المعتمدة لدى المصارف الإسلامية من مشاركة ومضاربة، وسلم ومزارعة وغيرها من صيغ التمويل المصرفي الإسلامي.

1.3. حصة التمويل الإسلامي من إجمالي التمويل البنكي الممنوح للاقتصاد الوطني

عرف النظام المصرفي الجزائري أول تجربة للعمل المصرفي الإسلامي بداية من سنة 1990 تاريخ صدور قانون القرض والنقد الذي بمثابة الحافز الأساسي لتأسيس بنك البركة الجزائري، الذي يعتبر أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تأسس في 20 ماي 1991 برأس مال اجتماعي قدره 500 مليون دج، وبدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991.

وفي سبتمبر 2008 تم تأسيس مصرف السلام – الجزائر باعتباره بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية وتمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

يمارس البنكين الإسلاميين عدة نشاطات مالية ومصرفية مختلفة، ويقدمان تمويلات وخدمات متعددة، أسهمت في توفير التمويل لعدة قطاعات اقتصادية، وذلك ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور حصة التمويل الإسلامي من إجمالي التمويل البنكي الممنوح للاقتصاد الوطني (2000-2019). (مليار دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القروض الممنوحة للاقتصاد	993.053	1077.699	1266.042	1379.474	1534.388	1778.916	1904.102	2203.7
التمويل الممنوح من بنك البركة	8.520	12.556	17.930	21.920	23.514	26.907	29.321	36.035
حصة البنوك الإسلامية	0.86%	1.17%	1.42%	1.59%	1.53%	1.51%	1.54%	1.64%
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القروض الممنوحة للاقتصاد	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7277.2
التمويل الممنوح من بنك البركة	49.909	55.573	56.070	58.737	58.469	63.520	80.888	96.453
التمويل الممنوح من مصرف السلام	/	/	/	13.906	20.695	28.774	23.939	23.130
حصة البنوك الإسلامية	1.91%	1.80%	1.72%	1.95%	1.85%	1.79%	1.61%	1.64%
السنوات	2016	2017	2018	2019				
القروض الممنوحة للاقتصاد	7909.9	8880	9976.3	10857.8				
التمويل الممنوح من بنك البركة	110.710	139.677	156.460	154.600				
التمويل الممنوح من مصرف السلام	29.377	45.454	75.340	95.583				
حصة البنوك الإسلامية	1.77%	2.08%	2.32%	2.30%				

المصدر:

- التقارير السنوية (2000-2019)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
- التقارير السنوية (200-2019)، بنك البركة الجزائري.
- التقارير السنوية (2011-2019)، مصرف السلام – الجزائر.

سجل النشاط التمويلي الإسلامي للاقتصاد الوطني تطورا إيجابيا، ويرجع هذا التطور إلى المجهودات المبذولة من قبل بنك البركة الجزائري بداية من سنة 1990 في مجال سياسة التمويل التي تبين إرادة البنك في المساهمة في توفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة الاقتصادية، كما أسهم في هذا التطور دخول مصرف إسلامي جديد إلى سوق التمويلات، حيث تم اعتماد مصرف السلام- الجزائر بداية من 2008.

بلغ إجمالي التمويل الإسلامي الممنوح للاقتصاد الوطني 250.183 مليار دج سنة 2019 مقابل 8.520 مليار دج سنة 2000، أي بمعدل نمو قدره 344% خلال عشرين سنة، وهو ما يعكس سعي مؤسسات الصيرفة الإسلامية لتعزيز تواجدها في الاقتصاد الوطني من خلال رفع نسبة مساهمتها في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، وقد توزعت إجمالي التمويلات الإسلامية الممنوحة سنة 2019 بين مساهمة بن البركة ومصرف السلام، حيث أسهم بنك البركة بـ154.600 مليار دج مقابل 95.583 مليار دج لمصرف السلام.

رغم التطور الإيجابي لإسهام التمويل الإسلامي في إجمالي التمويلات الممنوحة للاقتصاد الوطني لا تزال حصة البنوك الإسلامية هامشية، حيث ضمنت البنوك التقليدية التمويل الكامل للاقتصاد الوطني سنة 2000 باستثناء مساهمة ضئيلة للتمويل الإسلامي في حدود 0.86%، ورغم أن هذه النسبة عرفت تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث بلغت 2.32 % في المتوسط خلال الفترة (2017-2019)، إلا أن هيمنة التمويل التقليدي على تمويل الاقتصاد واضحة.

الشكل رقم (01): تطور حصة التمويل الإسلامي من إجمالي التمويل البنكي الممنوح للاقتصاد الوطني (2000-2019)

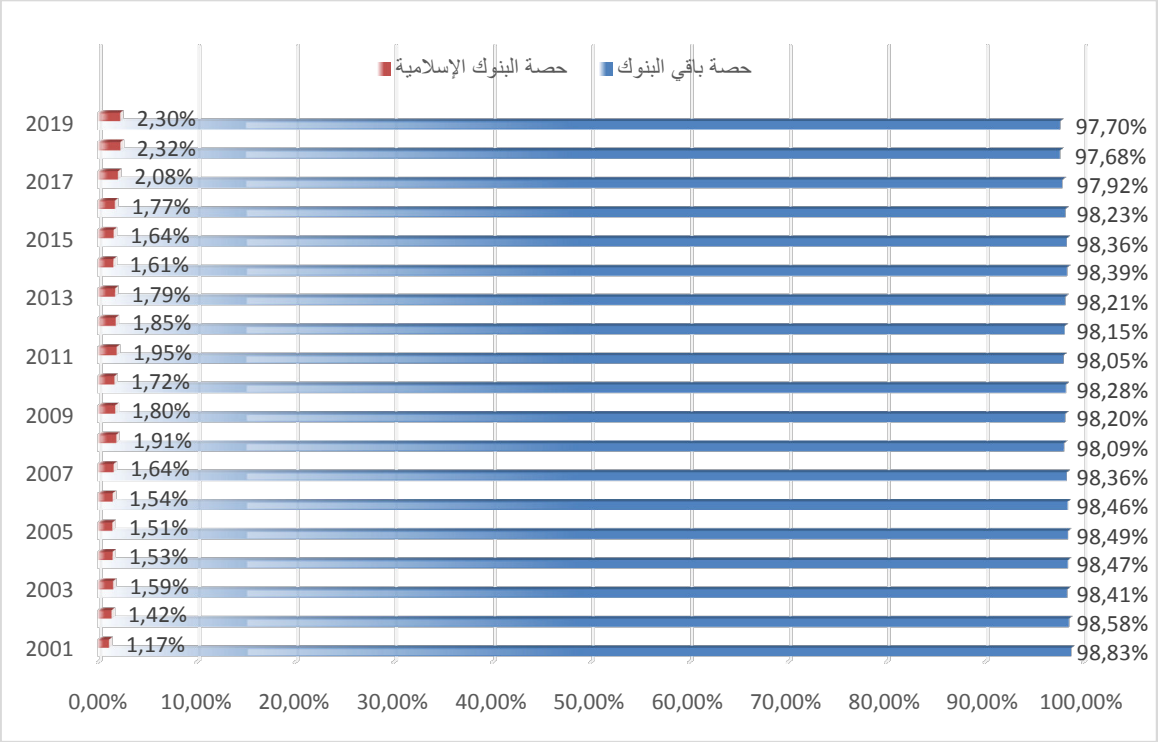

المصدر: معطيات الجدول رقم (01).

إن النسبة الضئيلة لإسهام التمويل الإسلامي في إجمالي التمويل الممنوح للاقتصاد الوطني لا تعكس قدرة الصناعة المالية الإسلامية على توفير التمويلات اللازمة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة وأن الجزائر تبذل جهودا كبيرة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية، ونظرا للمنافع التي يمكن تحقيقها من توطين المالية الإسلامية، تبنى مخطط عمل الحكومة الجزائرية (مصالح الوزير الأول، 2021، ص25) تطوير الإطار التنظيمي والمؤسساتي للمالية الإسلامية بمختلف قطاعات الرئيسية (الصيرفة الإسلامية، الصكوك، التكافل).

2.3. اعتماد التمويل الإسلامي لتغطية الاحتياجات التمويلية للقطاع الفلاحي

إن القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري يكتسي أهمية كبيرة ضمن الاقتصاد الوطني وذلك راجع إلى أهمية وحيوية هذا القطاع، ويتجلى ذلك من خلال مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتكوين الدخل الوطني. لهذا فإن الاهتمام بهذا القطاع وتطويره يؤدي إلى إحداث تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الوطني.

لقد اتسمت السياسة الزراعية التي انتهجتها الجزائر باعتمادها على دعم الدولة لهذا القطاع المرتكز على إرادتها في النهوض به من خلال توفير الشروط اللازمة له لرفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، على نحو يجعله قادرا على الاضطلاع بالمهام المنوطة به ضمن عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، ولكن ابتداء من إصلاح سنة 1987 تكرست إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع، ففي مجال التمويل وقف العمل بمعدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية، فعرفت ابتداء من 1990/05/02 ارتفاعا عنيفا ومفاجئا بحيث أصبحت تتراوح بين 13% و 23.5%، لقد كان لارتفاع هذه المعدلات وطأة شديدة على الفلاحين الذين أصبحوا يتخوفون من الاقتراض، نظرا لارتفاع كلفته، أمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الفلاحي قررت الدولة العودة إلى دعم القطاع وفق سياسة جديدة تقوم على مبدأ توجيه الدعم مباشرة إلى الفلاحين المنتجين وذلك من خلال الإجراءات

والتدابير المتضمنة تخفيض نسب الفوائد على القروض، وإنشاء صناديق متخصصة للدعم، والإعانات الجبائية وشبه الجبائية. (زيبري، 2003، ص202-206):

وتطمح الجزائر إلى تحقيق تنمية فلاحية في آفاق سنة 2024 وفق ما جاء في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024 يعمل الجزائر على تسخير كل الأدوات اللازمة من خلال سياسة منسجمة تسمح بتعزيز الأمن الغذائي للبلاد، وترقية فلاحة عصرية وعالية الأداء وخالقة للثروة ومناصب الشغل من شأنها أن تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني، وتقليص اختلال الميزان التجاري.

ستعتمد سياسة لتطوير القطاع الفلاحي والريفي على مسعى مهيكل واندماجي قائم على بنية متناسقة مع السياسات القطاعية الأخرى. ومن شأن هذه المقاربة أن تسمح بتطوير الفلاحة وجعلها رافدا من روافد التنوع والنمو الاقتصاديين

أما نموذج النمو الاقتصادي المعتمد في مجال الفلاحة الذي يستجيب لعدة تحديات، فإنه يقوم على ترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية الغذائية، وذلك بالاعتماد على تعبئة أكبر لرؤوس الأموال والمبادرة الخاصة الضرورية لإنعاش القطاع الفلاحي والريفي (مصالح الوزير الأول، 2021، ص38).

وفي ظل هذه التغيرات التي يعرفها القطاع الفلاحي يمكن الحديث عن صيغ التمويل الإسلامي التي تقدمها المصارف الإسلامية كصيغ تمويل جديدة مناسبة لتعزيز التأطير المالي للقطاع الفلاحي الجزائري الذي تتطلع للوصول إليه في آفاق 2024 وفق ما تم اعتماده في مخطط عمل الحكومة 2021.

وفيما يلي كيفية مساهمة صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في توفير الاحتياجات التمويلية للقطاع الفلاحي:

- **تمويل القطاع الفلاحي بصيغة المزارعة:** إن الفلاح البسيط يملك الأرض، كما يملك الاستعداد للعمل لكن ما ينقصه غالبا هو التمويل، ومن خلال التمويل بالمزارعة يضمن البنك تمويل الفلاح بتوفير الآلات والمعدات الزراعية لتحضير الأرض والإمداد بالبذور، وبعد الحصاد وعمليات التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل من الشريكين من الربح الناتج عن المشاركة، ثم يوزع الباقي أرباحا.

من خلال هذه التقنية التمويلية يمكننا أن نضمن تمويل مناسب للقطاع الفلاحي ونضمن كذلك مناصب شغل في هذا القطاع تتميز بالاستقرار، مما يؤثر إيجابا على تطور النشاط الزراعي بتوجيه الأيدي العاملة إليه (رزيق و فارس، 2003، ص2).

- **تمويل القطاع الفلاحي بصيغة المساقاة:** إن شركة المساقاة كشركة المزارعة تلتقي فيها القوى المالية المعطلة مع القوى البشرية العاطلة في حركة تفاعلية من أجل تنمية الثروة الزراعية في مجال التشجير، وهي تسهم إسهاما كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتشغيل الأيدي العاطلة، والاستفادة من خبراتها في هذا المجال، وتحريك الأموال وعدم تجميدها في صورة أشجار في حقيقتها مثمرة وفي الواقع ليست مثمرة لعجز أصحابها عن الاستفادة منها (التركماني، 1409هـ- 1988م، ص3).

وإحدى مزايا المساقاة أنها يمكن أن تتضمن تمويلا إضافيا (إضافة إلى الري) للمدخلات الأخرى، مثل البذور والمبيدات، كما يمكن أن يأخذ التمويل بالمساقاة شكل تزويد البنوك للمزارعين ببساتين أو حدائق أو

أشجار تمتلكها أو تقع في حيازتها، ويتم ذلك بغرض جمع محصول البساتين أو الحدائق أو تقسيمه بنسبة معينة محددة (رزيق وفارس، 2003، ص3).

- **تمويل القطاع الفلاحي بصيغة المشاركة وصيغة المضاربة:** يمكن أن تطبق المشاركة في تمويل القطاع الفلاحي، ففي حالة المشاركة دائمة، يمكن أن تكون الأرض من عند الفلاح أو المؤسسة الفلاحية والتمويل والتموين من البنك، وهذا بعد تقدير قيمة الأرض وتحديد قيمة مشاركة كل منهما في المشروع. أما في حالة المشاركة متناقصة فقد يؤول المشروع – الذي دخلت المؤسسة الفلاحية فيه بأرضها- بأكمله إليها على أساس أن تتنازل للبنك عن حصة من أرباحها، وهذا يطفئ حق البنك ويكون المشروع في النهاية ملكا لها.

كما يمكن تمويل القطاع الفلاحي بصيغة المضاربة، حيث نجد كثيرا من المؤسسات الفلاحية من لا تملك أرضا ولا مالا، ولكن لها خبرة مهنية عالية، وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن أن نجد مكتب دراسات فلاحية يجمع الكثير من خريجي المعاهد المتخصصة في الفلاحة لا يجدون الإمكانيات اللازمة لإقامة مشاريعهم، والتمويل بالمضاربة يمكن أن يكون المخرج لهؤلاء على أساس أن يقدم لهم البنك إمكانية تمويل مشاريعهم، على أن يكون العمل وإدارة المشروع منهم، بينما يكون التمويل من البنك، ويقتسمان نتيجة المشروع بناء على نسبة معلومة يتفقان عليها عند عقد التمويل(رزيق و فارس، 2003، ص7-8).

- **تمويل القطاع الفلاحي بالسلم:** يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق صيغة السلم بشكل واسع في المجال الزراعي حيث يقوم البنك بشراء المحصول الزراعي من الفلاح قبل حصاده فيستفيد من الثمن المنخفض على أن يقوم ببيع هذا المحصول بعد جنيه بهامش ربح مناسب، وبهذا فالفلاح يستفيد من تعجيل الثمن في الإنفاق على زراعته مما يجعلها أكثر صلاحا (ناصر، 2002، ص128).

هذه بعض صيغ التمويل الإسلامي التي توفرها المصارف الإسلامية لتمويل القطاع الفلاحي، والتي يمكن اعتمادها في إطار سعي الجزائر لتعبية رؤوس الأموال الضرورية لترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية الغذائية بما يحقق إنعاش القطاع الفلاحي والريفي ومساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني.

3.3. اعتماد التمويل الإسلامي لتغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الناشئة والمصغرة

تكمن رهانات السنوات القادمة بالنسبة للجزائر في ترقية اقتصاد تعددي حقيقي قائم على التنافس، وفي هذا الصدد يمكن القول أن الاهتمام الأكبر للسياسة الاقتصادية ينصب على تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي لما تتصف به من صفات تجعلها قادرة على دفع التنمية، ومن بين هذه الصفات تماشيها مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال لأنها تستخدم فنون إنتاج بسيطة، ولها قدرة على الدخول إلى أسواق متخصصة لا تجذب إليها المشروعات الكبيرة بالإضافة إلى بساطة التنظيم المستخدم وسهولة الاعتماد على مستشارين وخبرات جديدة (فتيحة، 2003، ص4) ، وغيرها من الصفات التي تجعها مؤهلة للإسهام في الوصول للأهداف المسطرة في مخطط الإنعاش الوطني 2024.

ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمدت الجزائر إلى ترقية القطاع لتمكينه من الإسهام في تحقيق التنويع الاقتصادي، وصاحب ذلك إرادة سياسية أنشأت بموجبها وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جويلية 1993، تعلم على تجاوز المشاكل والصعوبات التي تعيق القطاع، وخاصة توفير الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم الانخفاض الأساسي في سعر الفائدة المسجلة على القروض خلال

السنوات الأخيرة لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من صعوبات مالية أثرت سلبا على سيره وإنعاشه، فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض، وهذا نظرا لتدهور العلاقة بين البنوك والمؤسسات الضامنة للتمويل من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزامات المالية، هذا الوضع سيكون له انعكاس سلبي على مستقبل قطاع المؤسسات الناشئة والمصغرة.

وفي هذا المجال فقد تضمن مخطط عمل الحكومة 2021 عدة آليات تهدف إلى تعزيز فعالية هذه المؤسسات وتضمن تناسق مصالح الدعم الموجودة من خلال الأعمال الواجب تنفيذها على المدى القصير، والتي تضمنت دراسة كيفيات استفادة هذه المؤسسات من التمويل البنكي، وتسهيل استفادتها من التمويل وتعزيز ضمان القروض من خلال تنويع المنتوجات، ولاسيما صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وصندوق ضمان قروض الاستثمار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مصالح الوزير الأول، 2021، ص48).

ومن أجل تجسيد أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي 2021 الرامية إلى تعزيز ضمان التمويل من خلال تنويع المنتجات، تطرح الصيرفة الإسلامية بدائل تمويلية جديدة لا تعتمد القرض بفائدة، وتشمل التمويل بعدة صيغ تضمن تحقيق تنويع المنتجات التمويلية المتاحة للمؤسسات المصغرة والناشئة.

وفيما يلي الآثار الإيجابية لصيغ التمويل المصرفي الإسلامي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ونوغي، 2003، ص7-10):

- المشاركة هي صيغة تمويل نقدي وعيني للمشروع، تقدم له التمويل الكافي دون تكلفة، وتحقق له عائدا يتمثل في جزء من الربح، وبما أن رأس مال الشركة يصبح مشاعا فإن المشروع لا يحتاج إلى تقديم ضمان للحصول على تمويل فترات لاحقة، فهذه الميزات كلها تساعد المشروع الصغير على الظهور إلى الوجود والاستمرار إذا كان جديا، رغم مخاطرها العالية بالنسبة للبنك الممول.

- يعتبر أسلوب التمويل بالمرابحة أسلوبا مناسبا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنه يساعد على الحصول على مختلف الموارد التي تحتاجها دون دفع فوري، حيث أنها عادة لا تملك الأموال الكافية لذلك يساعدها أسلوب المرابحة على دفع ما عليها على شكل أقساط مستقبلية، ويناسب هذا الأسلوب أيضا البنك لأنه يحصل على عائد مع ضمان استرداد ماله وله أيضا أن يطلب ضمان طرف ثالث في حالة البيع المرابحة للآمر بالشراء.

والمضاربة توفر للمشروع احتياجاته المالية بالكم المناسب وفي الوقت المناسب وتجنب التعرض لمشكلات المستثمرين المنفردين في حالة المضاربة الخاصة ومشكلات تكاليف الاقتراض العالية في حالة المصارف الربوية.

- البيع بالتقسيط أسلوب تمويلي عيني يلائم المشروع الصغير لأنه يدفع ثمنه على دفعات مستقبلية، كما يضمن ملكية الآلات والتجهيزات والمواد الأولية مباشرة بعد توقيع العقد ودفع القسط الأول، كما يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تمول عن طريق السلم سواء نقدا أو بالحصول على الآلات والمواد الأولية أو الحصول على خدمات مختلفة تساعده على عملية الإنتاج، مقابل كمية من المنتجات للبائع (البنك)، وهكذا فهو أسلوب تمويل مناسب للمشروع لأنه يضمن الحصول على التمويل وعلى تسويق منتجاته.

4.3. اعتماد التمويل الإسلامي لتغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني

بعد أن رأينا الآثار الإيجابية لصيغ التمويل المصرفي الإسلامي على القطاع الفلاحي، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نحاول فيما يلي أن نبين أهمية هذه الصيغ بالنسبة لباقي قطاعات للاقتصاد الوطني، خاصة وأن مخطط الإنعاش الاقتصادي الجزائري آفاق 2024 ارتكز على تحسين جاذبية مختلف القطاعات الاقتصادية وترقية مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني (PREMIER MINISTÈRE, 2021, p62-65).

1.4.3. التمويل بالمضاربة: تتمتع هذه الصيغة بفعالية كبيرة في تعبئة الموجودات النقدية وإدخالها في دائرة النشاط الاقتصادي، ثم تحويلها إلى استثمار منتج عن طريق عمل مشترك أو مؤسسة، كما تستخدم هذه الصيغة في التمويل العام بحيث تطرح الدولة أحيانا سندات المضاربة بشكل سندات الخزينة لتعبئة الأموال اللازمة لتمويل التزامات الخزينة العامة، وهي أقل تكلفة من التمويل التضخمي أو التمويل عن طريق سندات الخزينة القائمة على أساس الفائدة (صالحي، 2001).

2.4.3. التمويل بالمشاركة: تعتبر المشاركة الأسلوب المناسب للاستثمار الجماعي في حياتنا الاقتصادية المعاصرة حيث تستخدمها المصارف الإسلامية للمساهمة في رأس مال مشروعات جديدة أو قائمة، كما أنها تقدم من خلالها جزءا من تكاليف المشروعات يعادل نسبة مشاركتها في التمويل، وتستطيع المصارف الإسلامية بهذا الأسلوب أن توفر السيولة الكافية للعملاء على المدى الطويل وهي تمثل طرفا مشاركا فعالا في المشروع إذ تساهم في تحديد طرق الإنتاج وفي ضبط توجهات المنشأة كما أنها تتابع وتراقب الأداء وتشارك في نتائج النشاط من ربح أو خسارة دون أن تثقل كاهل العميل بديون والتزامات مالية يكون مجبرا على تسديدها في كل الأحوال(بن بوزيد، خالدي، 2003، ص3).

3.4.3. التمويل بالمرابحة: توفر المرابحة احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية، فتساهم بذلك في تنشيط حركة البيع والشراء في السوق المحلي، ورفع حجم الطلب الكلي، والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي، كما يمكن أن تساهم في تنشيط حركة استيراد السلع والمواد الخام من الخارج، خاصة السلع الضرورية كالمواد الغذائية، ويمكن للمرابحة أن تكون وسيلة صالحة لتمويل تجارة الصادرات، أما بالنسبة للقطاعات الإنتاجية فإن المرابحة تستخدم بغرض توفير مستلزمات الإنتاج، من المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والآلات والأجهزة، مما يساهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني(لعمارة، 1999، ص73).

4.4.3. التمويل بالسلم: يمكن تطبيق عقد السلم في تمويل القطاعات التالية (لعمارة، 1999، ص74):

- تمويل القطاع الفلاحي كما سبق توضيحه.

- تمويل التكنولوجيا والأصول الثابتة من خلال المساهمة في تمويل تكاليف باهظة، من أجل إنشاء المصانع الكبيرة، واستراد التكنولوجيا الحديثة بما يساعد على تنويع الإنتاج وتحديثه، ومحاولة تصنيع المواد الأولية بدلا من تصديرها في حالتها الخام بأسعار زهيدة.

- تمويل التجارة الخارجية من خلال اعتماد المصرف على صيغة السلم في رفع حصيلة الصادرات إلى المستوى الذي يؤدي إلى تغطية عجز ميزان المدفوعات، ويحول دون اللجوء إلى الديون الخارجية، وبالتالي تحمل أعبائها وأعباء خدماتها.

إن أسلوب السلم أو تمويل إنتاج المستقبل يمكِّن من استغلال الموارد البشرية والطبيعية دون تعطيلها مما يؤدي إلى تشغيل رؤوس الأموال الثابتة ودون أن يحملها أعباء مسبقة أو تكاليف إضافية وبهذا يساهم في تحرير حركية الاقتصاد الوطني ورفع درجة النمو.

5.4.3. التمويل عن طريق عقد الاستصناع: التمويل بالاستصناع يفتح مجالات واسعة أمام المصارف الإسلامية لتمويل الحاجات العامة والمصالح الكبرى للمجتمع، ويمكن تطبيقه في المجالات التالية نذكر منها (بن بوزيد، خالدي، 2003، ص8):

- الصناعات المتطورة والمهمة جدا في الحياة المعاصرة كاستصناع الطائرات والقطارات والسفن ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو المعامل اليدوية.

-إقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات المتطورة، بالإضافة إلى توفير الاحتياجات التمويلية لمختلف الصناعات، مادام يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة، ومن ذلك الصناعات التحويلية، والغذائية، وغيرها.

6.4.3. التمويل عن طريق عقد التأجير: تكمن أهمية التأجير التمويلي في أنه يحقق استثمارا ناجحا للأعيان والطاقات البشرية، حيث يمكن من استغلال المهارات وتطويرها، وفي الوقت ذاته يلبي للمجتمع حاجات ضرورية تمثل عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي اليومي للمواطن كالسكن ووسائل النقل وغيرها من الوسائل التي تمثل فائضا لدى البعض في حين يفقدها البعض الآخر ممن ليس لديه القدرة على امتلاكها لكنه لا يعدم القدرة على استئجارها بامتلاك منفعتها لمدة محددة (أبو سليمان، 1992، ص1).

مما سبق يتضح أن صيغ التمويل الإسلامي توفر للاقتصاد الجزائري آليات وأساليب تجعله قادرا تغطية الاحتياجات التمويلية لقطاعاته المختلفة بما يضمن تجسيد سياسة التنويع الاقتصادي.

4. إسهام التمويل الإسلامي في تجسيد التنويع الاقتصادي من خلال وظيفة تعبئة المدخرات.

تعتمد العملية المصرفية اعتمادا كبيرا على تجميع وتعبئة المدخرات فكلما ازداد حجم المدخرات في المصارف ازداد نجاح النظام النقدي والمصرفي وازداد تبعا لذلك تأثير النظام المصرفي في المجتمع.

فعمل النظام المصرفي يعتمد اعتمادا كبيرا على هذه المدخرات باعتبارها تمثل الجزء الأهم من موارد المصارف الأعضاء، إذ أن الموارد الذاتية للمصارف لا تمثل إلا نسبة قليلة وغالبا ما تكون هذه النسبة مجمدة في منشآت المصرف وأصوله اللازمة لتأدية عمله، أما الموارد الخارجية للمصارف والتي تأتي من مدخرات الأفراد والمؤسسات فيعتمد عليها المصرف في تنفيذه للعملية المصرفية (رحيم، 1994، 173).

إن بعض الموارد المالية في الجزائر قد ظلت خارج الدورة الاقتصادية نظرا لتحرج أصحابها من التعامل بنظام الفوائد، وبإتاحة الفرصة للمصارف الإسلامية يتسنى لأصحابها استثمارها وفق نظام المشاركة في الأرباح والخسائر، وبالتالي إدخالها في دائرة النشاط الاقتصادي والاستفادة منها في التنمية.

1.4. ماهية وظيفة الادخار وأسسها الإسلامية

كان الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يعتبر الادخار ذلك الجزء من الدخل المخصص للاستثمار، فكانوا يسوون بين الادخار والاستثمار، وكانت تحليلاتهم قائمة على أساس أن النمو دالة في الادخار وأن الادخار دالة في سعر الفائدة. ولما جاء كينز أحدث ثورة على هذا الأساس الذي اعتمده الكلاسيك، وأعطى للادخار مفهوما آخر يقوم على أساس أن الادخار هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك أي أن: الادخار= الدخل- الاستهلاك، ولايعني هذا بالضرورة المساواة بين الادخار والاستثمار كما يرى عدة اقتصاديين معاصرين (العمر، 1414هـ، ص203).

أما المقصود بالادخار من وجهة العمل المصرفي الإسلامي هو: تأجيل الشخص إنفاق جزء من دخله أو كسبه وإيداعه لدى المصرف الإسلامي كمؤسسة مصرفية تعمل على تجميع الفوائض لدى الأشخاص وتوجيهها في أوجه استثمارات إنمائية لصالح الفرد والجماعة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الأساسية من الضروريات والحاجيات والتحسينات (البعلي، 1983، ص79) .

تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع الإسلامي، بهدف تعبئة رؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في المجلات الاقتصادية بالشكل الذي يسهم في بناء قاعدة اقتصادية سليمة لصالح المجتمع وفي إطار الأسس الإسلامية للتوظيف، وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب والتغير الذي يطرأ على سوق العمل المصرفي وتضمن التوظيف الأمثل لموارد البنك (حسيني، 1996، ص68).

تستند المصارف الإسلامية في تحقيق وظيفتها الادخارية على مجموعة من الأسس الإسلامية والأدوات التربوية، والتي نذكر أهمها فيما يلي:

- تحريم الربا: إن استبعاد المصارف الإسلامية للربا من كل معاملاتها هو أكبر الدعائم التي تقوم عليها سياستها الادخارية، وأكدت الدراسات أن نظرة المسلمين للربا جعلت نسبة كبيرة منهم على اختلاف مداخلهم وأنشطتهم لا يتعاملون مع البنوك الربوية ببلدانهم، وبهذا فإن سبب ضعف الأنظمة المصرفية في الدول الإسلامية وعدم قدرتها على أدائها الدور الفعال في تمويل التنمية يرجع إلى القيم الاجتماعية الشائعة ضد التمويل بالفائدة مما يقلل من أهمية سعر الفائدة كحافز على الادخار(رحيم، 1994، ص 176)، وبالتالي فإن استبعاد المصارف الإسلامية للربا يؤهلها لأن تكون وسيلة فعالة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل التنمية.

- تحريم الاكتناز: إن الإسلام يدعو المسلم إلى توجيه الادخار نحو تنمية المجتمع، لذلك نجد نصوصا صريحة في القرآن الكريم تحرم الاكتناز، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ**﴾ التوبة، الآية: 34 – 35.

- تحريم التبذير ووجوب حفظ المال: نظرا لأهمية المال نجد الإسلام لم يتوقف عند حد تحريم الاكتناز وفرض إنفاقه، بل أشار إلى وجوب ضبط هذا الإنفاق حتى يكون إنفاقا مجديا للفرد والمجتمع، فحرم بذلك كل إنفاق إضافي لا تتوفر فيه شروط الجدوى واعتبره تبذيرا (رحيم، 1994، 178)، قال تعالى: ﴿**وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا**﴾ الإسراء، الأية: 26.

ولما كان اختيار المشروعات والتمويلات في المصارف الإسلامية يخضع لترتيب الحاجات تبعا لمقاصد الشريعة فإن ذلك يساعد على الحد من التبذير والإنفاق على المشروعات التي لا تعود بالنفع والفائدة على المجتمع.

2.4. اعتماد آليات المالية الإسلامية لتعبئة المدخرات المحلية

تعمل المؤسسات المالية الإسلامية على تعبئة المدخرات من المدخرين وأصحاب الفوائض المالية على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتتبع بعض الصيغ المعروفة في فقه المعاملات الإسلامي لأجل استثمار هذه الموارد، ومن أشهر هذه الصيغ المضاربة والمشاركة والمرابحة وبيع الأجل والإجارة المنتهية بالتمليك (يسرى، 2003، ص101)، ويتم تجميع المدخرات من خلال القنوات التالية:

1.2.4. الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية): تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمة الحسابات الجارية إلى عملائها من الأفراد والشركات، كما يقوم العميل بفتح الحساب الجاري الدائن وإيداع الودائع النقدية التي يرغب في إيداعها في هذا الحساب حيث لا تتقيد هذه الودائع بأي قيد من القيود سواء عند السحب أو الإيداع، وهي لا تشارك بأي نسبة في أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطرة (صوان، 2001، ص119).

وتوفر هذه الودائع موارد مالية كبيرة تمكن المصرف من زيادة توظيفاته، ومن ثم تأثيره الإيجابي في النشاط الاقتصادي، إذ غالبا ما تسحب مبالغ محدودة من الحساب لمواجهة احتياجات العميل اليومية والعادية، ويبقى دائما رصيد فائض يستغله المصرف في أوجه التوظيف المختلفة (العمر، 1414هـ، ص204).

2.2.4. الودائع الادخارية: تقبل المصارف الإسلامية الأموال على شكل ودائع في الحسابات الادخارية من المودعين بغية استثمارها وبناء عليه توقّع معهم عقدا للمضاربة يكون المصرف هو المضارب والمودعون هم أرباب المال وتشارك أموال المودعين في هذه الحسابات في صافي النتائج الكلية لعمليات الاستثمار المشترك دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين، ويحصل أصحاب الودائع الادخارية على دفاتر توفير إذ يسلم المصرف الإسلامي لكل مودع دفتر توفير خاصا به، لبيان مدفوعاته ومسحوباته وذلك بهدف إشباع دوافع الاحتياط والأمان ومواجهة الحاجات المستقبلية لدى العميل (صوان، 2001، 119).

وتمكن هذه الخدمة التي تقدمها المصارف الإسلامية للمتعاملين من تشجيع صغار المودعين على الادخار، باعتبارها ودائع تتميز بصغر مبالغها، وبزيادة عدد الودائع الادخارية تتمكن المصارف الإسلامية من اجتذاب فائض مدخرات الأفراد وصغار العملاء من خلال هذا النوع من الودائع.

3.2.4. الودائع الاستثمارية: الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية يقابلها الودائع لأجل بالبنوك التقليدية التي تلتزم بردها في موعدها مع الفوائد وهي ضامنة للأصل والفائدة معا وتتحمل جميع مخاطرها، بينما الوديعة الاستثمارية في المصرف الإسلامي هي عقد مضاربة بين المصرف والعميل المودع، إن هذا الأخير يعتبر بمقتضى عقد المضاربة الشرعية بمثابة رب المال والمصرف بمثابة المضارب ولا يضمن المصرف الوديعة الاستثمارية ولا أرباحها إلا في حالة التقصير والتعدي أو في حالة مخالفة شروط العقد، وتوزع نتائج الأرباح حسب النتائج الفعلية وحسب نسبة المضاربة المتفق عليها بين الطرفين في العقد، والمخاطرة تقع على عاتق المودع إذا ثبت أن المصرف لم يتعد ولم يقصر ولم يخالف شروط العقد (الرفاعي، 2004، 102).

3.2.4. اعتماد الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع تجسيد سياسة التنويع الاقتصادي

تعتبر صكوك الاستثمار الإسلامية من أهم الأوعية الادخارية التي استحدثت في المالية الإسلامية كبدائل للأوعية الادخارية والاستثمارية التقليدية، وتتيح هذه الصكوك توفير موارد مالية تساعد على القيام بالنشاط التمويلي والاستثماري الذي يحقق الأهداف التشغيلية والاقتصادية للمؤسسة.

وتعرف صكوك الاستثمار على أنها وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك (هيئة المحاسبة والمراجعة، المعيار الشرعي، ص238).

ويحكم إصدار الصكوك الإسلامية عدة ضوابط شرعية، كأن يكون مجال الاستثمار حلالاً، وألا يتم تحديد الأرباح الموزعة كنسبة مسبقة من رأس المال، وأن تصدر وفق عقد شرعي مثل الوكالة أو عقد المضاربة، والفرق بين الصكوك التي تصدر وفق عقد الوكالة أو عقد المضاربة هو أن صكوك الوكالة بين المصرف وكيلاً عن صاحب الصك في استثمار الأموال مقابل نسبة محددة من رأس مال الصك تخصم من الأرباح والباقي يكون من حق العميل صاحب الصك، أما صكوك الاستثمار وفق عقد المضاربة فيتم توزيع الأرباح بين المصرف والعميل وفق نسب مئوية يتم تحديدها في طلب الإصدار حسب الاتفاق، فالأرباح الموزعة تزيد وتنقص وفق المحقق فعلياً من عوائد استثمار الأموال (البلتاجي،2012، ص38-10).

يعد التمويل الإسلامي بصفة عامة، والصكوك الإسلامية بصفة خاصة مناسبة لمشروعات تطوير البنية التحتية، فهي تحدد نظاما قائما على الأصول للوساطة المالية الأخلاقية المستندة إلى مبادئ تقاسم المخاطر في الأنشطة المشروعة بدلا من السعي لتحقيق المكاسب الربوية. ويتطلب هذا النهج "الريادي" من المستثمرين درجة عالية من الشفافية، ويتيح حوافز لرصد المشروعات بمزيد من الدقة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الكفاءة في إنشاء مرافق البنية التحتية وتشغيلها.

إن الطبيعة التحوطية القائمة على الأصول، والخاصة بمشروعات معينة لهياكل التمويل الإسلامي وتأكيدها على تقاسم المخاطر تجعلها ملائمة تماما في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية، كما يناسب التمويل الإسلامي تغطية الاحتياجات التمويلية لعمليات شراء المعدات وبناء الأصول، وللأطراف المستعدة لتأجير تلك المعدات فور اكتمالها والدفع مقابل استخدامها، حيث يمكن تحويل هذه العقود إلى أدوات ائتمانية ترتبط بأصول محددة (الصكوك) تجعل من الممكن استخدام التمويل المراعي لأحكام الشريعة الإسلامية في تمويل الأصول طوال مراحل دورات حياتها (LEVY, IQBAL, 2018).

سيكون لاعتماد الصكوك الإسلامية كآلية لتجميع الموارد في الجزائر دافعا رئيسيا لتعزيز المالية العامة وتمويل فرص الانعاش الاقتصادي ضمن منظور الاستثمار والتنوع الذي قام عليه مخطط عمل الحكومة 2021، وسيمكن من الإسهام في الحفاظ على توازن المالية العمومية وتشجيع النمو الاقتصادي.

3.4. مكانة البنوك الإسلامية في سوق الموارد المعبئة:

الاطلاع على مؤشرات النظام المصرفي الجزائري فيما يتعلق بالنشاط الإيداعي، وخاصة تطور هيكل ودائع الجهاز المصرفي الجزائري سيمكننا من الوقوف على مدى مساهمة البنوك الإسلامية في الجزائر في تعبئة الموارد

المالية المتاحة، فالإضافة إلى تقديم التمويلات لمختلف القطاعات، يمارس البنكين الإسلاميين المعتمدين في الجزائر (بنك البركة الجزائري، مصرف السلام -الجزائر) خدمات قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة وتأدية قيم الشيكات المسحوبة، هذه الخدمات سمحت للبنكين بتسجيل تطور إيجابي في نشاط جمع الموارد، والمساهمة في تعبئة الموارد المالية للاقتصاد الجزائري، وذلك ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور حصة البنوك الإسلامية في سوق تعبئة الموارد (2000-2019) (مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الودائع	1441.852	1789.933	2127.359	2443.452	2705.372	2960.6	3516.5	4517.3
ودائع لدى بنك البركة	9.751	13.217	19.429	25.683	26.258	31.624	36.531	44.575
حصة البنوك الإسلامية	%0.68	%0.74	%0.91	%1.05	%0.97	%1.07	%1.04	%0.99
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الودائع	5161.8	5146.7	5819.1	6733	7238	7787.4	9117.5	9200.7
ودائع لدى بنك البركة	55.186	76.539	89.963	103.285	116.514	125.435	131.177	154.562
ودائع لدى مصرف السلام	/	/	/	12.946	19.401	23.932	32.500	30.120
حصة البنوك الإسلامية	%1.07	%1.49	%1.55	%1.73	%1.88	%1.92	%1.80	%2.01
السنوات	2016	2017	2018	2019				
إجمالي الودائع	9079.8	10232.2	10922.7	11062				
ودائع لدى بنك البركة	170.137	207.945	223.995	213.500				
ودائع لدى مصرف السلام	34.521	64.642	85.432	103.792				
حصة البنوك الإسلامية	%2.25	%2.66	%2.83	%2.87				

المصدر:

- التقارير السنوية (2000-2019)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
- التقارير السنوية (200-2019)، بنك البركة الجزائري.
- التقارير السنوية (2011-2019)، مصرف السلام – الجزائر.

من خلال الجدول يمكن تسجيل ما يلي:

- شهد نشاط جمع الموارد في النظام المصرفي الجزائري نهوضا وتطورا كبيرين خلال الفترة 2000 - 2019، حيث بلغ إجمالي الودائع سنة 2019 ما قيمته 11062 مليار دينار مقابل 1441.8 مليار دج.

- ارتفع نشاط تعبئة الموارد من قبل البنوك الإسلامية (بنك البركة الجزائر، مصرف السلام- الجزائر) بـ 2.54% سنة 2019 مسجلا 317.292 مليار دج، مقابل نمو بـ 1.35% سنة 2018 و3.31% سنة 2017.

- توزعت إجمالي الموارد المعبئة من قبل البنوك الإسلامية سنة 2019 بين مساهمة بن البركة ومصرف السلام، حيث أسهم بنك البركة بـ 213.500 مليار دج، بما يمثل نسبة 67 % مقابل 33% بقيمة 95.583 مليار دج لمصرف السلام، حيث كانت نسبة مساهمة بنك البركة هي الغالبة خلال الفترة (2011-2019)، ويرجع ذلك لأهمية شبكات وكالات بنك البركة الجزائري عبر كامل التراب الوطني الذي أنشأها منذ تأسيسه سنة 1999 مقارنة بمصرف السلام التي تأسس بعده ب 20 سنة.

الشكل رقم (02): تطور حصة البنوك الإسلامية من إجمالي الودائع المجمعة (2000-2019) (مليار دج)

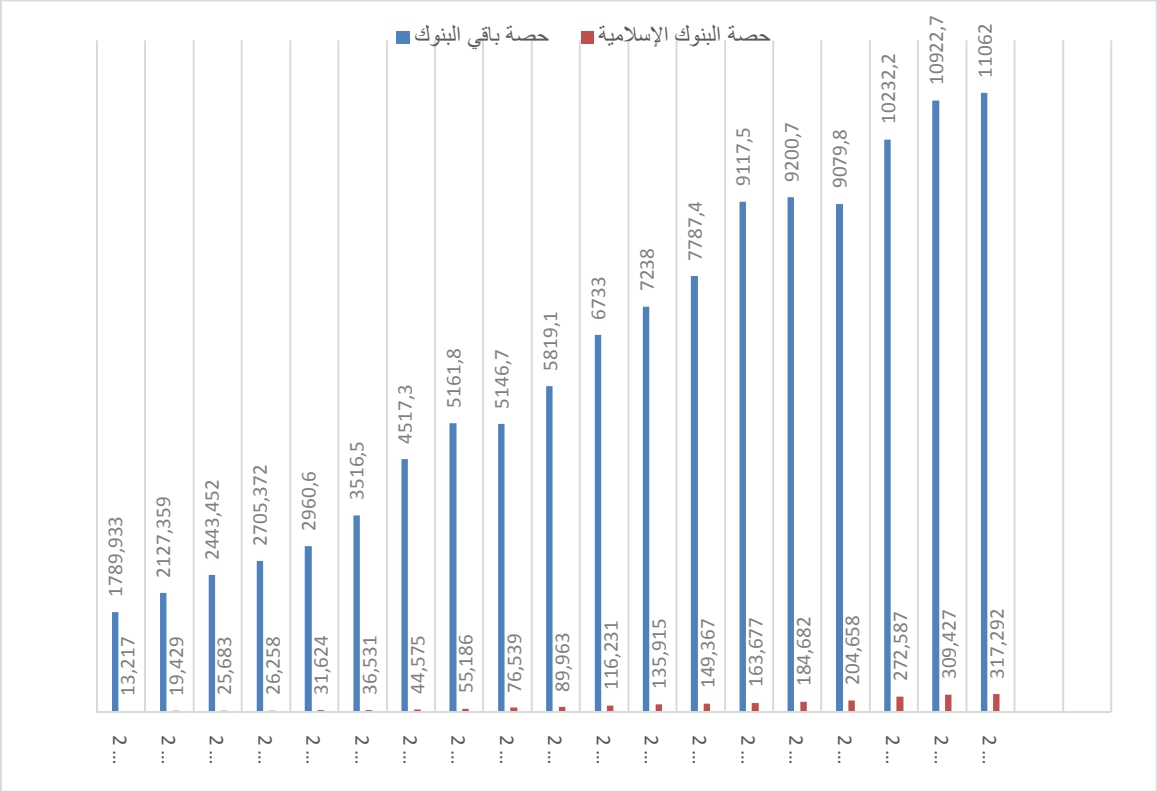

المصدر: معطيات الجدول رقم (01).

عرفت حصة البنوك الإسلامية في سوق الموارد خلال الفترة (2000-2019) مساهمة متواضعة جدا، حيث سجلت خلال الفترة (2000-2009) نسبة تتراوح بين 0.68% و1.49%، لتعرف ارتفاعا طفيفا خلال الفترة (2010-2014) حيث مثلت حصتها في سوق الودائع نسبة تتراوح بين 1.55% و1.98%، وتمكنت هذه البنوك من تجاوز نسبة مساهمة 2% بداية من سنة 2015، لتسجل أعلى مساهمة لها سنة 2019 بنسبة مساهمة 2.87% في حجم الودائع المعبئة في النظام المصرفي الجزائر.

الوضعية التي عرفتها حصة البنوك الإسلامية في سوق الودائع خلال الفترة (2000-2019) لا تعكس الأهمية الكبيرة لقدرتها على تعبئة المدخرات، والأهمية النسبية للآليات التي تتيحها لجمع الودائع بما يساعد على التوسع في منح التمويل لمختلف القطاعات ويدعم الاستقرار في سوق الودائع.

5. الاستفادة من المؤسسات الداعمة للمالية الإسلامية لدعم التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية

التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية كأحد خيارات التنمية الاقتصادية يعتبر من بين التوجهات الحديثة للسياسة الاقتصادية في الجزائر، خاصة بعد تراجع عائدات القطاع النفطي، هذا التوجه جسده مخطط عمل الحكومة لسنة 2021 القائم على تبني سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات من خلال تقديم الدعم الضروري للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين تنافسيتهم والمبادرة، بالإضافة إلى إنشاء تجمعات للتصدير. وتتجلى ترقية الصادرات فيما يأتي (مصالح الوزير الأول، 2021، ص44):

- وضع استراتيجية وطنية للصادرات؛

- تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المختلفة التي تؤطر فعل التصدير والتي تقوم على مقاربة تبسيط وتحسين الإجراءات؛

- إنجاز مناطق حرة على مستوى الولايات الحدودية الجنوبية؛

- استحداث أرضيات لوجستية موجهة للتصدير، وإعادة تنشيط مجالس رجال الأعمال مع مختلف البلدان الشريكة بهدف ترقية المبادلات التجارية خارج المحروقات؛

- إنشاء مراكز إقليمية كبرى للمعارض من أجل تنظيم مختلف التظاهرات والمعارض التجارية الجهوية، بهدف ترقية الإنتاج المحلي.

وفي هذا الإطار يمكن للمؤسسات الجزائرية الاستفادة من الفرص التي تتيحها مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، خاصة وأن هذه الأخيرة تدعمت بإنشاء العديد من الهيئات والتنظيمات والمؤسسات التي تعتبر بمثابة مؤسسات بنية تحتية، والتي تعمل على توفير الدعم للاقتصاد الإسلامي وسلامة تطبيقه، ومساعدة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على الاندماج في النظام المالي العالمي من خلال الارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة، وبما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة محافظها الاستثمارية والمالية.

ومن هذا المنطلق يمكن للمؤسسات الجزائرية الاستفادة من الدعم الذي توفره الهيئات الدولية الداعمة للمالية الإسلامية لمختلف المؤسسات الوطنية، وذلك بما يحقق تمكين منتجات المؤسسات الجزائرية في السوق الدولية.

1.5. تطور مؤسسات البنية التحتية الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية

عرفت الصناعة المالية الإسلامية تقدماً ملحوظاً من خلال تكامل مؤسساتها وهيئاتها التي تقدم خدمات الدعم والتدقيق وتحقيق التكامل بين المؤسسات المالية الإسلامية العالمية، ويعدّ تكامل الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية تطوراً علمياً وتوسعاً يتناسب والاحتياجات المستقبلية، فهذه المؤسسات تشكّل بيئة داعمة للعمل المصرفي الإسلامي، ويمكّن دورها الإيجابي من تعزيز الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية.

تأسس البنك الإسلامي للتنمية عام 1975 بهدف تنمية البنيّة الأساسية ودعم مشاريع الخصخصة في الدول الإسلامية، ثم تأسست هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1991، ثم تلاها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية الدولية سنة 2001، ثم تأسست الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ومركز إدارة السيولة ومجلس الخدمات المالية الإسلامية عام 2002، وبسبب حاجة المصارف الإسلامية للدعم انبثقت عدة مؤسسات داعمة للعمل المصرفي الإسلامي بما يتناسب والواقع العملي حيث يجري العمل على أنشائها وتطويرها تباعاً (قنطقجي، 2010، ص407).

4.9. الاستفادة من مبادرات البنك الإسلامي للتنمية في دعم التوسع الدولي للمؤسسات الجزائري

باعتبار الجزائر من بين الدول الأعضاء في البنك يمكن لمؤسسات الجزائرية الاستفادة من البرامج والمبادرات التي يقدمها البنك في مجال ترقية التجارة الخارجية، فقد أسس البنك كيان مستقل يشكل جزءا من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية يتمثل في "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC " يعمل من أجل دفع

التجارة للأمام وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للناس في العالم الإسلامي. وتضم المؤسسة جميع أعمال تمويل التجارة التي كانت تقدم من قبل عبر نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد بدأت المؤسسة عملها في محرم 1429 (يناير 2008 م). (المؤسسة الدولية الإسلامية، 2016، ص12)

ويعتبر التركيز الأساسي للمؤسسة هو العمل على تشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تساعد المؤسسة الأعمال في الدول الأعضاء للوصول بشكل أفضل للتمويلات التجارية وتوفر لها الأدوات المناسبة لتنمية السلع الاستراتيجية المرتبطة بالتجارة من أجل مساعدتها على المنافسة بنجاح في الأسواق العالمية.

لقد أسهمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عدة عمليات لتمويل التجارة في عدة قطاعات مهمة حيث بلغت قيمة الاعتمادات الموجهة لتمويل التجارة سنة 2019 ما قيمته 5.841 مليون دولار مقابل 5.841 مليون دولار سنة 2018.

الجدول رقم (03): العمليات التجارية المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب القطاع خلال سنتي 2018-2019. (مليون دولار)

القطاعات	تمويلات فعلية لعام 2018	%	تمويلات فعلية لعام 2019	%
قطاع الطاقة	3,496.0	67.2	4,449	76.1
قطاع الأغذية والزراعة	749.6	14.4	565	9.7
القطاع المالي	635.8	12.2	677	11.6
قطاعات أخرى	319.5	6.1	150	2.6
إجمالي الاعتمادات	5,200.9	100	5,841	100

المصدر: التقرير السنوي 2019، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، جدة، ص39.

هذه التمويلات استفادة منها عدة دول أعضاء في منتظمة المؤتمر الإسلامي، حيث نجد أن الدول الأكثر استفادة من تمويلات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هي باكستان، ومصر، وبنغلاديش، وتركيا، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الجدول رقم (04): الدول المستفيدة من عمليات تمويل التجارة المعتمدة خلال سنة 2019 (مليون دولار)

بنغلاديش	815 البترول والمالي	المغرب	40 الكبريت
بوركينا فاسو	393 البترول والقطن والمالي	نيجيريا	24 المالي
الكاميرون	180 البترول والقطن	باكستان	1,107 البترول
جزر القمر	111 البترول والأرز	إقليمي	100 المالي
كوت ديفوار	87 المالي	السنغال	278 البترول والغذاء
جيبوتي	210 البترول	سورينام	25 الغذاء والصيدلة والبترول
مصر	880 البترول والغذاء	طاجيكستان	20 البترول والغذاء
غامبيا	55 البترول والغذاء	توجو	62 البترول
إندونيسيا	95 زيت النخيل الخام والمنسوجات	تونس	280 البترول والغاز
قيرغيزستان	9 المالي	تركيا	418 المالي
جزر المالديف	400 البترول والغذاء	الإمارات العربية المتحدة	9 البتروكيماويات
مالي	72 البترول والغذاء	أوغندا	10 المالي
موريتانيا	105 البترول	أوزبكستان	56 البترول والغذاء والمالي
		المجموع: 5,841	

المصدر: التقرير السنوي 2019، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، جدة، ص39.

توزعت عمليات تمويل التجارة من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على أكثر من 26 دولة، حيث مست هذه العمليات تمويل قطاعات الطاقة، والأغذية، والزراعة، والقطاع المالي.

ومن خلال تتبع عمليات تمويل التجارة المعتمدة من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والدول المستفيدة من هذه العمليات نلاحظ غياب استفادة الجزائر عن البرامج والدعم الذين توفرهما المؤسسة لمختلف الدول والمؤسسات الاقتصادية، وفي إطار سعي الجزائر لتنويع اقتصادها وترقية صادراتها تحتاج مؤسساتها الاقتصادية الانفتاح على برامج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لولوج أسواق جديدة والاستفادة من شبكتها المالية لتسهيل تمويل مختلف العمليات التجارية في إطار الجهود التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية، وخاصة ما تعلق بـ (فضل الله، 2006، ص19-23.):

- برنامج البنك المتعلق بالمساعدة الفنية بشأن التكامل التجاري الإقليمي والعالمي: في إطار التعاون مع مؤسسات بناء القدرات الإسلامية والإقليمية والدولية يعمل البنك على تنفيذ برنامجه المتعلق بالمساعدة الفنية في جهود البلدان الأعضاء الرامية إلى التكامل فيما بينها ومع العالم. وفي سنة 2016 أولى البرنامج اهتمامه لمساعدة البلدان الأعضاء على ما تبذله من جهود للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتيسير التجارة فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي والتوصل إلى فهم أفضل للاتفاقيات الإقليمية واتفاقيات التجارة الحرة.

- برنامج التمويل المشترك مع الجهات الإنمائية: يهدف البرنامج إلى تعزيز أنشطة الشراكة للتصدي للصعوبات الإنمائية المتعددة التي تواجه البلدان النامية. ويعمل البنك في إطار هذا البرنامج على مضاعفة أنشطة شراكته ويسعى لتعزيز تعاونه مع المجتمع الإنمائي العالمي.

- علاقات التعاون والتحالف والشراكة: أولى" البنك "أهمية كبيرة لإقامة علاقات تحالف استراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية، والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، ومؤسسات الأمم المتحدة المنخرطة في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل إحداث تأثير إنمائي أكبر في البلدان الأعضاء بفضل التعاون.

9. 5. استفادة المؤسسات الجزائرية من العلاقات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي.

إذا تتبعنا تقارير التجارة البينة بين دول منظمة التعاون الإسلامي نجد الجزائر من أقل الدول استفادة من برامج ترقية التجارة البينة، حيث تعتبر من أقل الدول اندماجاً في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد أوضحت التقارير غياب الجزائر عن أكثر الدول أهمية في التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي.

الشكل رقم (03): حصة البلدان الإسلامية في تجارة السلع البينة في منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2020

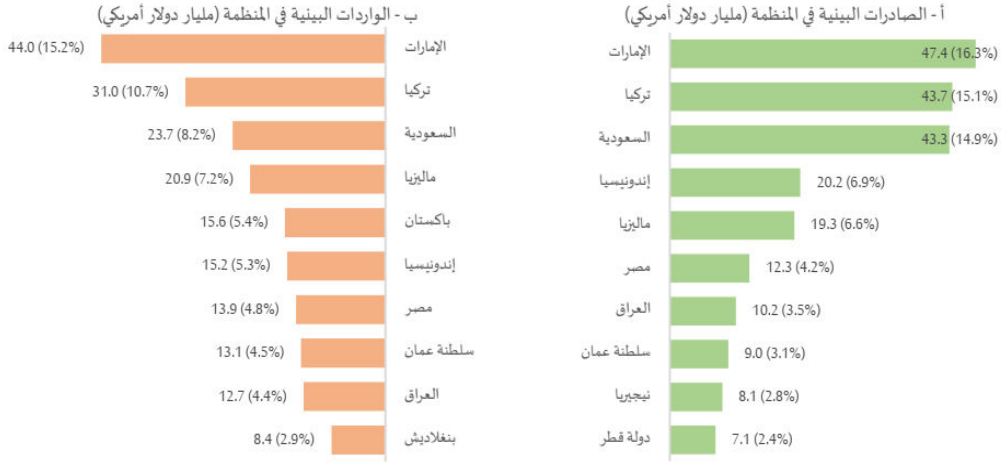

المصدر: التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، منظمة التعاون الإسلامي، تركيا، أكتوبر 2021، ص61

يبين التقرير غياب الجزائر عن قائمة الدول الفاعلة في التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي، حيث جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بقيمة 47.4,7 مليار دولار، بما يعادل 16.3,2% من الصادرات البينية، تليها جمهورية تركيا 43.7 مليار دولار تمثل 15.1%، ثم المملكة العربية السعودية 43.3 مليار دولار تمثل 14.3%، وبالنسبة لغياب الجزائر لا يمكن أن نجد له أي مبرر في ظل الموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر.

ومن هذا المنطلق يمكن للمؤسسات الإنتاجية الجزائرية الاستفادة من التجارة البينية والعلاقات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي والاندماج في المجهودات التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي لتطوير التجارة بين الدول الأعضاء لرفع التعاون التجاري للمستوى المنشود، من خلال الإسراع بتفعيل أنظمة تيسير التجارة، مثل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص7).

ومن بين العوامل الرئيسية التي تسهم في جاذبية السوق الإسلامية للشركات المتنوعة هي زيادة نسبة السكان في دول المنظمة بالإضافة لحداثة ديمغرافيتها الكبيرة، والتي تشكل جزءا كبيراً من الطبقة الوسطى، ومن الجدير بالذكر أن المبادئ الإسلامية تشجع على كل من الأنشطة الإنتاجية والتجارية والاستهلاكية، وفي ظل هذه

المعطيات ستعرف التجارة الإسلامية نموا متصاعدا وبالتالي توفر فرصاً كبيرة للمنتجات والخدمات التي يمكن أن تقدمها مؤسسات الدول العربية والإسلامية (مركز المالية الإسلامية، 2015، ص2).

10. خاتمة:

خلصت دراستنا توطين المالية الإسلامية كمدخل لتجسيد سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر إلى النتائج والتوصيات التالية:

- تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري يتطلب تبني استراتيجية ترتكز على وجود رؤية واضحة المعالم لسياسة التنويع، تكون بمثابة برنامج اقتصادي واجتماعي متكامل لاختيار المجالات الأفضل وذات الأولوية والأهمية النسبية في تنويع مصادر الدخل.

- تحقيق التنويع الاقتصادي يفرض على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية استهداف السوق العالمي والاستفادة من الفرص المتاحة والممكنة في مختلف هذه القطاعات والاستفادة من نشاطات مؤسسات الاقتصاد الإسلامي للوصول إلى أكبر الأسواق المحلية في مختلف دول العالم.

- تحقيق التنويع الاقتصادي يتطلب تمكين المؤسسات الجزائرية من الوصول للسوق العالمية من خلال إيجاد إطار مؤسساتي متكامل يستطيع توفير البيئة المناسبة للاستفادة من البرامج التي توفرها المؤسسات والهيئات الداعمة للمالية الإسلامية.

- توطين المالية الإسلامية في الجزائر سيتيح لمؤسساتها الإسهام في تجسيد سياسة التنويع الاقتصادي من خلال تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد بالصيغ المعتمدة لديها، خاصة وأن الجزائر تبذل جهودا كبيرة لتنويع مصادر الدخل وتخليص الاقتصاد من التبعية للقطاع النفطي

- الصناعة المالية الإسلامية سيكون لها دورًا رئيسيًا في دعم منظومة التنويع الاقتصادي من خلال الاستفادة من مؤسساتها لتوفير التمويل اللازم لمتطلبات التنويع، وتعبئة الموارد المالية المتاحة لذلك.

- مؤسسات المالية الإسلامية قادرة على استقطاب الأموال المكتنزة أو التي ترفض دخول القنوات المصرفية التقليدية، وتكتسب ذلك أهمية كبيرة في ظل وجود جزء كبير من الادخار المحلي الممكن تعبئته خارج قنوات القطاع المالي، وكل تعبئة إضافية معناها تراجع في المديونية الخارجية وارتفاع حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات مما يساعد على تجسيد سياسة التنويع الاقتصادي

- المالية الإسلامية يمكنها توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي من خلال حجم الإسهام في العملية الاقتصادية وبالتالي تمكين كل الكفاءات من الوصول إلى تجسيد مشاريعهم، والاستفادة من مبدأ المشاركة الذي يؤدي إلى شحن الطاقات وإغناء التجارب في معزل عن المساهمة برأس المال.

- توطين المالية الإسلامية واعتماد الصكوك سيكون له انعكاس على تشجيع الاستثمارات الأنسب من الناحية التنموية والتي تعجز الدولة عن التكفل بها سيما عند عجز ميزانياتها.

- تطوير المؤسسات الإنتاجية الجزائرية في إطار تجسيد سياسة التنويع الاقتصادي يحتاج إلى توفير التمويل اللازم لمختلف احتياجاته، ويمكن للتمويل الإسلامي تلبية الاحتياجات المالية لأنواع مختلفة من

المؤسسات الجزائرية، باعتبار التمويل الإسلامي أصبح يشكل في الوقت الراهن قطاعاً مالياً كاملاً يشتمل على المنتجات والخدمات التي تعرضها أسواق رأس المال ومنتجات التأمين المتوافقة مع الشريعة، بالإضافة إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية.

- تطور الصناعة المالية الإسلامية جعلها تمتلك منظومة مؤسسية عالمية متكاملة، وهنا يأتي دور المؤسسات الجزائرية للاستثمار في الفرص التي تتيحها مؤسسات البنية التحتية للمالية الإسلامية، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية ، وهيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية ، ومركز إدارة السيولة، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، فهذه المؤسسات تمتلك فرصة واعدة لتشجيع الشركات التي في الجزائر للاستفادة من تسهيلات التمويل الإسلامي والوصول إلى عدة أسواق عالمية.

5. المراجع:

- إبراهيم بن صالح العمر، النقود الائتمانية ودورها وآثارها في اقتصاد إسلامي. دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ.
- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، ط1، 1980.
- صندوق النقد الدولي، التمويل الإسلامي ودور صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدول www.imf.org. 2021/10/15.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17 صكوك الاستثمار، المعايير الشرعية 1431هـ-2010م، المنامة، البحرين.
- بشير عمر فضل الله، تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية. منتدى الفكر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، 1427هـ/2006م.
- بن بوزيد محمد، محمد خالدي خديجة، التمويل الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، بالاشتراك مع المعهد الإسلامي للبحوث. جدة. 2003.
- بن عمارة نوال، العمل المصرفي بالمشاركة (الواقع والتحديات). الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي بين البنوك التقليدية وبنوك المشاركة، جامعة سطيف، الجزائر، 12-2004/04/13.
- جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق. مجلة دراسات اقتصادية، م1، ع1، 1999، جمعية ابن خلدون العلمية، الجزائر.
- رابح زيبري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية. مجلة العلوم الإنسابية، جامعة بسكرة، الجزائر، ع5، ديسمبر 2003.
- رحيم حسين، الدور التنموي للبنوك في البلدان النامية (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1993 – 1994.
- رضا سعيد الله، المضاربة والمشاركة، ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة المغربية، 18-1990/06/22.
- سامر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. شعار للنشر والعلوم، سورية، 2010.
- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصر الأجل للبنوك الإسلامية، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط1، 1423هـ-2002م.
- شوقي أحمد دنيا، الجعالة والاستصناع- تحليل فقهي اقتصادي-. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1411هـ-1990م.
- صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي. دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1،1421هـ- 2001م.
- طاير مصطفي، البنوك الإسلامية، المنهج والتطبيق. بنك فيصل الإسلامي، جامعة أم درمان، السودان، 1988.
- عادل حسيني على رضوان، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر،1416هـ- 1996م.
- عبد الحميد البعلي، المدخل لفقه البنوك الإسلامية. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1983.

- عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ع1، 2002.

- عبد الرحمن يسرى، اقتصاديات النقود والبنوك. الدار الجامعية، مصر، 2003.

- عبد الكريم بن عراب، مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ع14، 1424هـ- 2004م، ص 186.

- عبد الوهاب أبو سليمان، عقد الإجارة، مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1413هـ- 1992م.

- عثمان باكر أحمد، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 1418هـ- 1998م.

- عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام. مؤسسة الرسالة، لبنان، 1409هـ- 1988م.

- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية. منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2004.

- فؤاد السرطاوي: التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، عمان، ط1 ،1999م.

- كمال رزيق، مدروس فارس، صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة. الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، بالاشتراك مع المعهد الإسلامي للبحوث. جدة. 2003

- محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية، النظرية - التطبيق - التحديات. مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط1، 1433هـ/2012م.

- محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، دورة تدريبية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. 2014. www.arab-api.org.15/10/2021.

- محمد حمدي، تمويل التنمية الفلاحية بصيغة السلم في المصارف الإسلامية. مجلة مخبر الدراسات الشرعية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ع2، 1425هـ- 2004م.

- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي. دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2001.

- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي. دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2003.

- مركز المالية الإسلامية الدولية بماليزيا، الآفاق للنمو العالمي: النظام البيئي الحلال، بنك نيجارا، ماليزيا، 23 سبتمبر2015.

- منذر قحف: مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1991م، ط1.

- منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، برنامج العمل، منظمة التعاون الإسلامي، جدة.

- ونوغي فتيحة، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي. الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، بالاشتراك مع المعهد الإسلامي للبحوث. جدة. 2003.

- التقارير السنوي (2000-2019)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.

- التقارير السنوية (200-2019)، بنك البركة الجزائري.

- التقارير السنوية (2011-2019)، مصرف السلام – الجزائر.

- التقرير السنوي 2019، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارية، جدة.

- التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، منظمة التعاون الإسلامي، تركيا، أكتوبر 2021.

- Thecityuk, Global trends in Islamic finance and the UK market, September 2017.

- JOAQUIM LEVY, ZAMIR IQBAL, How Islamic finance can boost infrastructure development, NOVEMBER, 2018, www.blogs.worldbank.org, 12/10/2021.

- PREMIER MINISTÈRE, PLAN DE RELANCE ÉCONOMIQUE 2020-2024, 2021.

- Thecityuk, Financial markets series, Islamic finance. March 2012.

- Thecityuk, Islamic Finance, November 2015.